مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 27، العدد (3)، ص ص 309 - 337، الرياض (2015م/ 1437هـ)

نقد أسانيد التفسير بين التشدد والتساهل

حامد بن يعقوب الفريح*

جامعة الدمام

(قدم للنشر في 05/ 03/ 1436هـ؛ وقبل للنشر في 06/ 04/ 1436هـ)

المستخلص: يعنى هذا البحث بدراسة جانب من جوانب العلاقة بين علوم الحديث والتفسير، وهو جانب الإسناد، ويجيب على مسألة ارتباط علم الجرح والتعديل بالتفسير؛ لأن مرويات التفسير نقلت إلينا بالسند ابتداءً بالمفسر، وانتهاءً بمن نسبت إليه. فهل نخضع هذا السند لقواعد المحدثين؟ وهل تعامل أسانيد التفسير معاملة أسانيد الحديث؟ اختلفت أقوال العلماء في هذه المسألة، والرأي الذي يميل إليه الباحث هو التوسط بين المتشددين الذين يرون ضرورة التعامل مع أسانيد التفسير بنفس المنهج الذي نتعامل به مع أسانيد الحديث، والمتساهلين الذين يذهبون إلى قبولها دون ضوابط وقيود.

الكلمات المفتاحية: أسانيد التفسير، أسانيد الحديث، الرواية التفسيرية، نسخ التفسير، منهج النقد عند المحدثين.

Criticism esnads of tafser between militancy and indulgence

Hamid Yaaqoob AL- Furiah*

Dammam University

(Received 27/12/2014; accepted for publication 26/01/2015.)

Abstract: This research concerns studying one side of the relationship between hadeeth science and tafser،and answers the question of correlation aware of the wound and the modification of tafser، as tafser's novels transfer to us by saned starting from mufaser and finishes including attributed to him، and the question arises: Is succumb this saned to the rules of mohadethee? and shall we deel tafser's esnad like hadeeth's esnad? scientes have different idias; The opinion، which tends to the researcher is to mediate between the hard-liners who see the need to deal with the same rules interpretation method by which we deal with the modern grounds، and Almtsahlain who are going to accept it without controls and restrictions

Key words: tafser's esnads, hadeeth's esnad, tafser's novel, tafser's copies, Monetary mothed of mohadethee.

(*) أستاذ مشارك في الدراسات القرآنية، قسم الدراسات القرآنية، كلية التربية، جامعة الدمام

الدمام، المملكة العربية السعودية، ص.ب (12374) الرمز (31473)

(*) Associate Professor, Department of Qoranic studies, College of Education, Dammam University

Dammam, KSA, p.o box: 12374, Postal Code: 31473

البريد الإلكتروني: ham-fur@hotmail.com :e-mail

المقدمة

الحمد الله الذي أنزل القرآن، وجعله نبعاً صافياً لا يغور ماؤه، ولا ينضب معينه، والصلاة والسلام على خير من تلقى القرآن وحفظه وتلاه، وفهمه وعمل بمقتضاه، محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين. أما بعد:

فإن من المعلوم أنّ هناك صلة وثيقة بين علوم الشريعة، في جوانب منها: وجود جملة من الأصول والضوابط المشتركة التي تحكم هذه العلوم، فهي علوم يخدم بعضها بعضا، ولا غنى لعلم عن الآخر، وهذا الاشتراك بين هذه العلوم لا يلغي استقلالية كل واحد منها بأصوله وضوابطه الخاصة التي يقوم عليها، والتي ترسم حدوده، وتقيم دعائمه، وتبين معالمه.

ومن القضايا المشتركة بين بعض العلوم الإسلامية: مسألة الإسناد؛ فإن الإسناد هو الوسيلة التي كانت تنقل عن طريقها علوم كثيرة، كالتفسير، والحديث، والسيرة، والتاريخ، ولكن: هل صحة السند شرط لقبول كل ما هو منقول من هذه العلوم، أم أنه شرط لقبول بعض هذه العلوم دون بعض، وهل تنقد أسانيد التفسير كما تنقد أسانيد الحديث النبوي؟ ولما كانت هذه المسألة تتعلق بعلم شريف، وهو التفسير الذي عن طريقه يفهم مراد الله في كتابه، وتتباين فيه وجهات النظر في قبول مرويات التفسير أو ردها، بين متشدد ومتساهل، جاءت هذه الدراسة لإبراز المنهج الصحيح للتعامل مع هذه المرويات، ووضع شروط وقواعد لقبولها، وأسميتها: نقد أسانيد التفسير بين التشدد والتساهل.

موضوع البحث:

دراسة أقوال العلماء في مسألة تطبيق قوانين الجرح والتعديل على مرويات التفسير، وبيان القول الراجح في هذه المسألة، ووضع ضوابط منهجية لقبول مرويات التفسير التي لا يطبق عليها منهج المحدثين في النقد.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في وجود طرفين في التعامل مع أسانيد التفسير: أحدهما المتشددون الذين يرون ضرورة التعامل مع أسانيد التفسير بنفس المنهج الذي نتعامل به مع أسانيد الحديث، والآخر: المتساهلون الذين يذهبون إلى قبول مرويات التفسير دون ضوابط وقيود، وكلا الطرفين جانب الصواب، وهذا ما ستبنه هذه الدراسة.

حدود البحث:

بيان المنهج في التعامل مع مرويات التفسير من حيث القبول والرد، ووضع قواعد وشروط لقبول مرويات التفسير التي لا يطبق عليها منهج المحدثين في النقد.

أسئلة البحث:

يحاول الباحث الإجابة على مجموعة من الأسئلة، **وهي:** هل يطبق منهج النقد عند المحدثين على مرويات التفسير كما يطبق على أحاديث الأحكام؟ وهل تنقد مرويات التفسير كما تنقد مرويات الحديث؟ وهل تعامل أسانيد التفسير معاملة أسانيد الحديث؟ وهل هناك فرق بين تخريج الحديث وتخريج الرواية التفسيرية والحكم على كل منهما؟ وهل نطبق علم الجرح والتعديل على الآثار والأحاديث الواردة في تفسير القرآن.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

1 – بيان جانب من جوانب العلاقة بين علوم الحديث والتفسير، وهو جانب الإسناد.

2 – بيان أقوال العلماء في مسألة تطبيق منهج المحدثين على مرويات التفسير، وأدلة كلّ قول، والرد على هذه الأدلة.

3 – بيان القول الراجح في مسألة تطبيق منهج النقد على أسانيد التفسير.

4 – بيان أقسام مرويات التفسير من حيث تطبيق منهج النقد.

5 – وضع ضوابط منهجية لقبول مرويات التفسير التي لا يطبق عليها منهج المحدثين في النقد.

الدراسات السابقة:

تكلم عن أسانيد التفسير عدد من العلماء السابقين والباحثين المعاصرين، منهم:

1 – الخليلي في كتابه «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» تكلم عن أشهر الأسانيد التي وردت عن ابن عباس ﷺ في التفسير، وبين درجتها من حيث الصحة والضعف[1].

2 – ابن حجر في كتابه «العجاب في بيان الأسباب» قدّم فصلا جامعا لبيان حال من نقل عنه التفسير من التابعين، ومن بعدهم، ومن كان أهلاً للقبول منهم[2].

3 – السيوطي في كتابه «الإتقان» في النوع الثمانين: طبقات المفسرين، نقل كلام الخليلي في الإرشاد، وزاد عليه طرقا أخرى عن ابن عباس، وابن مسعود، وأبي بن كعب، ﷺ[3].

4 – الذهبي في كتابه «التفسير والمفسرون» في مبحث الرواية عن ابن عباس ومبلغها من الصحة، وذكر أشهر الطرق عنه، وقيمة كل طريق، ومن اعتمد عليها من المفسرين، والنقد الموجه لها، والرد على ذلك[4].

(1) انظر: كتاب الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (1/ 389-398).

(2) انظر: العجاب في بيان الأسباب، لابن حجر ص(57-63).

(3) انظر: الإتقان في علوم القرآن (2/ 239-244).

(4) انظر: التفسير والمفسرون (1/ 77).

5 – أسانيد نسخ التفسير والأسانيد المكررة في التفسير: جمعاً ودراسة. وهي رسالة ماجستير بقسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى، للباحث عطية الفقيه، تحدث في الباب الثاني من القسم الأول عن أثر الإسناد في روايات التفسير، وأشار باختصار إلى موقفين للعلماء في التعامل مع مرويات وأسانيد التفسير، ومال إلى الرأي الذي يرى الاستفادة من هذه المرويات، وعدم التشدد فيها، وعلل ذلك بأمرين[5].

6 – التقرير في أسانيد التفسير، للشيخ عبدالعزيز الطريفي[6]، وهو بحث ماتع تحدث فيه عن أسباب تساهل السلف في الرواية عن الضعفاء في التفسير، وأورد الأسانيد المشهورة في التفسير وبين درجتها من حيث القبول والرد.

7 – أسانيد التفسير ومنهجية الحكم عليها، وهي محاضرة قيمة للدكتور حاتم العوني أجاد فيها وأفاد، تحدث عن الأصول الأساسية التي يرجع إليها اختلاف مناهج نقد الأخبار، وبين متى يطبق منهج نقد السنة النبوية على مرويات التفسير.

هذه بعض الكتب والدراسات في موضوع أسانيد التفسير، ولما رأيت أنها لم تتناول ما أنا بصدد الكتابة فيه، استعنت بالله، وشرعت في الكتابة فيه، ولعل من أهم الإضافات العلمية في دراستي ما يلي:

1 – مناقشة أقوال العلماء في موقفهم من التعامل مع مرويات التفسير.

2 – بيان الحالات التي يطبق فيه منهج نقد السنة النبوية على أسانيد التفسير

3 – وضع قواعد وشروط لقبول مرويات التفسير التي لا يطبق عليها منهج المحدثين في النقد.

مصطلحات البحث:

التفسير: بيان المراد من كلام الله في القرآن الكريم.

الإسناد: الإخبار عن طريق المتن[7].

منهج وإجراءات البحث:

المنهج الاستقرائي والاستنباطي، وذلك بتتبع أقوال العلماء في مسألة تطبيق منهج نقد السنة على أسانيد التفسير، وإيراد حجج كل فريق والرد عليها، ثم استنباط الرأي الراجح، والاستدلال عليه بالأمثلة التطبيقية.

خطة البحث:

جعلت الكتابة في هذا البحث في مقدمة، وصلب، وخاتمة:

(5) انظر: أسانيد نسخ التفسير والأسانيد المكررة في التفسير، رسالة ماجستير للباحث عطية الفقيه ص(63) وما بعدها.

(6) وهي محاضرة ألقيت عام 1427هـ، ثم طبعت في كتاب نشرته مكتبة دار المنهاج.

(7) انظر: تدريب الراوي (1/ 22).

المقدمة: اشتملت على: أهمية البحث، وموضوعه، وأهدافه، ومشكلة البحث وحدوده، والدراسات السابقة، ومنهجه، وإجراءاته، وخطة البحث.

صلب الموضوع: ويتضمن أقوال العلماء في تطبيق قوانين الجرح والتعديل على مرويات التفسير، وأدلة كل فريق، والرد عليها، والرأي الراجح، والضوابط المنهجية لقبول مرويات التفسير التي لا يطبق عليها منهج المحدثين في النقد.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج، والتوصيات، وفهرس للمراجع والمصادر.

هذا، وأسأل الله أن ينفع بهذا البحث كل من قرأه، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.

***

نقد أسانيد التفسير بين التشدد والتساهل

معلوم أنّ أصول التفسير هي الأسس والقواعد التي تعين على فهم القرآن الكريم. والمحور الذي تدور عليه هذه الأسس هو: كيف فسر النبي ﷺ وأصحابه والتابعون لهم القرآن الكريم؟

والإجابة على السؤال الأول تتطلب معرفة الطرق التي يتم من خلالها تفسير القرآن الكريم، وهي ستة طرق، كالآتي:

تفسير القرآن بالقرآن، وتفسير القرآن بالسنة، وتفسير القرآن بأقوال الصحابة، وتفسير القرآن بأقوال التابعين وتابعيهم، وتفسير القرآن باللغة، وتفسير القرآن بالرأي والاجتهاد.

والطرق الأربع الأول إنما نقلت إلينا بالأسانيد، وأول خطوة في الاعتماد على هذه الطرق في تفسير كلام الله هو التحقق من صحة هذه الأسانيد[8]، فهل نخضع هذه الأسانيد لقواعد المحدثين؟ وهل نطبق قواعد مصطلح الحديث على جميع الآثار والأحاديث الواردة في تفسير القرآن الكريم دون استثناء؟ وهل يشترط في أسانيد التفسير ما يشترط في أسانيد الحديث؟ وهل تعامل الآثار الواردة في التفسير معاملة المرفوع، أم يتسامح في قبولها؟

والناس في هذه المسألة فريقان:

الفريق الأول:

بعض المعاصرين ممن له عناية بعلم الحديث يتشدد في التعامل مع مرويات التفسير، سواء أكانت عن النبي ﷺ أم كانت عن غيره، ولا يقبل منها إلاّ ما نطبق عليه الشروط الخمسة المشهورة في قبول الحديث الصحيح والحسن، وهي: اتصال السند، والعدالة، والضبط، وانتفاء الشذوذ، وانتفاء العلة[9].

(8) إذا كان الذي يفسر القرآن بالقرآن هو الرسول ﷺ أو الصحابي أو التابعي فنحتاج لمعرفة السند؛ للتحقق من صحة نسبة التفسير إليهم.

(9) انظر: نزهة النظر شرح نخبة الفكر، للحافظ ابن حجر ص (29).

قال الإمام الألباني في جوابه على رسالة من أبي إسحاق الحويني: لا أرى- البتة- عدم تطبيق قواعد علم الحديث على الآثار السلفية؛ كيف، وهي في المرتبة الثانية بعد السنة المحمدية في تفسير الآيات الكريمة؟ فينبغي أن تساق مساقها في تحقيق الكلام على أسانيدها[10].

وممن سار على هذا المنهج الشيخ أحمد شاكر في نقد أسانيد الطبري[11]، والشيخ سعد الحميد في تعليقه على الجزء الذي نشره من «سنن سعيد بن منصور» في التفسير[12]، والشيخ حكمت بشير في تحقيقه تفسير ابن أبي حاتم (سورة آل عمران والنساء)[13]، والشيخ عبدالله الجديع[14]، وغيرهم ممن اعتنى بدراسة أسانيد التفسير، ونقدها بحسب منهج المحدثين.

واستدل هذا الفريق بأدلة منها:

أولاً: خطورة الكلام في التفسير، وأنه قول على الله؛ فيحتاج إلى التثبت من صحة نسبته إلى قائله سواء كان النبيّ ﷺ أو غيره، قال مسروق: اتقوا التفسير؛ فإنما هو الرواية عن الله، تعالى[15].

وعن إبراهيم النخعي، قال: كان أصحابنا يتقون التفسير، ويهابونه[16].

ونجيب على ذلك بالقول: بأنّ هذه الآثار وما شاكلها عن أئمة السلف محمولة - كما يقول ابن كثير - على تحرجهم عن الكلام في التفسير بما لا علم لهم به، فأمّا من تكلم بما يعلم من ذلك لغة وشرعاً، فلا حرج عليه؛ ولذلك روي عن هؤلاء وغيرهم أقوال في التفسير[17].

ثانياً: من المتفق عليه أنّه لا سبيل إلى معرفة صحيح المنقول من ضعيفه، مرفوعا كان الحديث، أو أثراً موقوفاً، أو مقطوعاً إلاّ بالإسناد[18].

قال ابن المبارك: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء[19].

وقال يحيى بن سعيد القطان فيما نقله عنه الذهبي في السير: لا تنظروا إلى الحديث، ولكن انظروا إلى الإسناد؛ فإن صح الإسناد، وإلاّ فلا تغتروا بالحديث إذا

(10) انظر: الرسالة وجوابها في مقدمة تحقيق تفسير ابن كثير، للشيخ أبي إسحاق الحويني (1/ 8-11).

(11) انظر: جامع البيان في تأويل آي القرآن، لمحمد بن جرير الطبري، تحقيق: أحمد شاكر.

(12) انظر: سنن سعيد بن منصور، دراسة وتحقيق: الدكتور سعد الحميد.

(13) انظر: تفسير ابن أبي حاتم (سورة آل عمرن والنساء)، تحقيق: الدكتور حكمت بشير ياسين.

(14) وذلك في تعليقه على مقال: أسانيد التفسير، وكيفية التعامل معها، للدكتور مساعد الطيار في موقع ملتقى أهل التفسير.

(15) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ص (140) بسنده عن مسروق، وصححه ابن كثير في تفسيره (1/ 18).

(16) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (7/ 179) وسنده صحيح.

(17) انظر: تفسير ابن كثير (1/ 18).

(18) انظر: مقدمة تحقيق تفسير ابن كثير، للشيخ أبي إسحاق الحويني (1/ 10).

(19) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (1/ 15).

لم يصح الإسناد[20].

وللإجابة على ذلك أقول: لا يختلف اثنان في أهمية الإسناد في معرفة صحة الحديث من ضعفه، ولكن هناك فرق بين تخريج الحديث - إذا كان في الأحكام أو غيرها - وتخريج الرواية التفسيرية، فمنهج المحدثين في تعاملهم مع مرويات التفسير يختلف عن منهجهم في تعاملهم مع مرويات السنة النبوية.

قال يحيى القطان: تساهلوا في أخذ التفسير عن قوم لا يوثق بهم في الحديث، ثم ذكر ليث بن أبي سُليم، وجويبر بن سعيد، والضحاك، ومحمد بن السائب. وقال: هؤلاء لا يحمد أمرهم، ويكتب التفسير عنهم[21].

بل إنّ نفس العالم يختلف منهجه في النقد بحسب اختلاف العلوم، فهذا الإمام الطبري نجده في كتابه: تهذيب الآثار ينقد الأحاديث بشكل دقيق، ويذكر عللها[22]، فإذا جاء للتفسير لا يفعل ذلك إلاّ في مواضع معينة، ومثله الإمام ابن أبي حاتم تجده في كتابه التفسير وصف أسانيد بأنها أصح الأخبار إسناداً[23]، ومع ذلك ساق أسانيد لو طبقت عليها شروطه التي ذكرها في كتابه الجرح والتعديل لحكم عليها بالضعف[24].

ثالثاً: من المعلوم أنّ تفسير الصحابة والتابعين إنّما نقل إلينا بالأسانيد، ونعلم بالضرورة أن بعض الكذابين ألّفوا نسخاً في التفسير، ونسبوها لابن عباس وغيره[25]، فإذا لم نفتش الأسانيد في هذا الباب نسبنا إلى السلف ما لم يقولوه، لا سيما أن هناك من يعد تفسير الصحابة للقرآن في حكم المرفوع[26].

قال الحاكم: ليعلم طالب هذا العلم أنّ تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل عند الشيخين حديث مسند[27].

---

(20) انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (9/ 188).

(21) أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (1/ 35) بسنده عنه.

(22) راجع على سبيل المثال كلامه عن حديث علي بن أبي طالب مرفوعاً: (من ترك موضع شعرة من جسده من جنابة لم يغسله، فعل به كذا وكذا من النار) حيث قال بعد روايته للحديث: هذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح؛ لعلل: ثم ساق أربع علل للحديث، وأجاب عليها، وذكر طرقاً أخرى للحديث. انظر: تهذيب الآثار، مسند علي بن أبي طالب ص (276-283).

(23) انظر: مقدمة المؤلف في تفسيره (1/ 14).

(24) راجع على سبيل المثال الأسانيد التي رواها عن ابن عباس ﷺ في تفسير الفاتحة، الأثار (6، 8، 12).
ففي الأول. بشر بن عمارة، وفي الثاني: زيد بن جدعان، وفي الثالث: الحجاج بن أرطاة، وكلهم ضعفاء. انظر: تفسير بن أبي حاتم ص (26).

(25) ومن أمثلة ذلك كتاب: تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، المنسوب لابن عباس، وقد جمعه مجد الدين الفيروزآبادي، وهو من رواية بشر بن مروان السديّ الصغير عن الكلبي، وهو كتاب مطبوع.

(26) انظر: مقدمة تحقيق تفسير ابن كثير، للشيخ أبي إسحاق الحويني (1/ 7-8).

(27) انظر: المستدرك، للحاكم (2/ 258).

وللجواب على ذلك أقول: إن هناك فرقاً بين نسخ التفسير التي قد لا يُعتمد عليها من قبل بعض المفسرين، كأن تكون مكذوبة لا تصح نسبتها إلى قائلها[28]، لكن إذا كان مجاهد هو الذي كتب التفسير فالأمر هنا يختلف؛ لأنّ التفسير ثابت عن مجاهد من وجوه عدة؛ ولذا اعتمد الأئمة تفسيره، قال الثوري: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به[29]. ولو أعملنا منهج النقد المتشدد في نقد الأحكام على مرويات مجاهد في التفسير لضعّف جلّ تفسيره؛ وذلك لأنها روايات منقطعة.

ثم إنّ هناك أمراً آخراً، وهو أنّ المحدثين لهم منهج في نقد أسانيد نسخ التفسير، فهم يراعون تفاوت النسخ المروية عن غيرها، فعلى سبيل المثال: تفسير الضحاك مدون ومعروف، وممن روي عنه جويبر بن سعيد الأزدي، وهو شديد الضعف[30]، ومع ذلك يقول الإمام أحمد في تفسير جويبر: جويبر ما كان عن الضحاك فهو أيسر، وما كان يسند عن النبي ﷺ فهو منكر[31].

ويقول أحمد بن سيار المروزي في هذه النسخة نفسها: جويبر صاحب الضحاك، له رواية ومعرفة بأيام العرب، وحاله حسن في التفسير، وهو لين في الرواية[32].

فجويبر – وإن كان ضعيفاً في الرواية – حسن في التفسير الذي يرويه عن الضحاك.

رابعاً: إذا أخضعنا أسانيد التفسير كلها للنقد العلمي الحديثي، فإننا بذلك نجرد كتب التفسير من الضعيف، ونتخلص من كثير من الآثار الواهية والموضوعة التي لا تزال في بطون كتب التفسير[33].

أقول هنا: إذا كان الراوي ممن يضعّف، أو كان واهي الحديث أو منكراً، وقال قولاً في التفسير فلا يرد قوله، ولا يحكم بضعف رواية من الروايات؛ لكون قائلها ضعيفاً، وإنما يفرق بين ما ورد عنه هو، وبين ما نسبه علواً إلى غيره، فالسديّ[34] أو الكلبي[35] مثلاً متهم بالكذب، إلاّ أنه يؤخذ عنه التفسير، فإذا قال قولاً في التفسير، فإنه ينظر في إسناد هذا القول إليه فحسب، فإن

(28) مثل رواية محمد بن مروان السدي الصغير عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، ونص الطبري على كون الكلبي لا يحتج بروايته. انظر: تفسير الطبري (1/ 29).

(29) أخرجه الطبري في تفسيره (1/ 40) بسنده عنه.

(30) انظر: التقريب، لابن حجر ص (143).

(31) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر (2/ 106).

(32) المرجع السابق (2/ 107).

(33) انظر: مقدمة تحقيق تفسير ابن كثير، للشيخ أبي إسحاق الحويني (1/ 11).

(34) هو محمد بن مروان السديّ، بضم المهملة، والتشديد، وهو الأصغر، كوفي، متهم بالكذب، من الطبقة الثامنة، وهو صاحب التفسير، يروي عن الكلبي. انظر: طبقات المفسرين، للداودي (2/ 212).

(35) هو محمد بن السائب الكلبي، النسابة المفسر، متهم بالكذب، روى عن الشعبي، وله التفسير المشهور، مات (146هـ). انظر: المرجع السابق (2/ 122).

صح قبل قوله، وما يضعّف به هو ما ينقله عن غيره، فتفسير الكلبي على نوعين:

الأول: ما يرويه عن أئمة التفسير، فهذا لا يؤخذ به، وعلى هذ يحمل كلام الإمام أحمد حينما سئل عن تفسير الكلبي، قال: من أوله إلى آخره كذب، فقيل له: فيحل النظر فيه؟ قال: لا[36].

الثاني: ما كان من قوله في التفسير، فهذا يؤخذ به، ويروى عنه- إذا صح السند إليه-لأنّه إمام في التفسير.

ثم إنّ هناك مسألة أخرى، وهي: أنّه قد يرد أثر بسند ضعيف، ويكون هذا الأثر أوفق بنظم الآية وسياقها من الأثر الصحيح، فمثلاً في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ﴾ (البقرة:26)، صرح جمع من المفسرين[37] بكون الآية جواباً عن اعتراض كثير من المشركين، وهذا هو الظاهر من السياق، وأوردوا بعض الآثار الضعيفة عن السلف تفيد أنّ الآية نزلت جوابا لاستنكار الكفار والمنافقين ما ضرب لهم من الأمثال[38].

وقد ثبت عن أبي العالية، والربيع بن أنس أنّه قال: هذا مثل ضربه الله للدنيا: أنّ البعوضة تحيا ما جاعت، فإذا سمنت ماتت، كذلك مثل هؤلاء القوم الذين ضرب الله لهم هذا المثل في القرآن، إذا امتلؤوا من الدنيا رياً، أخذهم الله عند ذلك[39]. وتعقبه ابن عطية بقوله: وهذا ضعيف يأباه رصف الكلام واتساق المعنى[40].

خامساً: إنّ إخضاع أسانيد التفسير للنقد العلمي الحديثي هو ما جرى عليه العمل عند العلماء المحققين.

فقد فصّل السيوطي القول في نسخة علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس، وفي غيرها من الروايات عن ابن عباس ﷺ، وبيّن ما يصح منها وما لا يصح، على تساهل منه في التصحيح معروف[41].

ونقل البيهقي عن الإمام الشافعي قوله: لم يثبت عن ابن عباس في التفسير إلاّ شبيه بمائة حديث[42].

ونقل عن أحمد قوله: ثلاثة كتب ليس لها أصول: المغازي، والملاحم، والتفسير[43].

---

(36) رواه الخطيب بسنده عن الإمام أحمد. انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي (2/ 232).

(37) انظر: الكشاف، للزمخشري (1/ 54)، وتفسير الرازي (2/ 121)، والمحرر، لابن عطية (1/ 150)، والتحرير والتنوير (1/ 357).

(38) انظر: تفسير الطبري (1/ 177)، وتفسير ابن أبي حاتم (1/ 68).

(39) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (1/ 68) عن أبي العالية بإسناد حسن.

(40) انظر: المحرر الوجيز (1/ 151).

(41) الإتقان (2/ 241).

(42) مناقب الشافعي، للإمام البيهقي (2/ 23).

(43) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (2/ 231) بإسناده عن أحمد.

وفي رواية له قال: ثلاث علوم لا إسناد لها[44].

وقال ابن تيمية: الاختلاف في التفسير على نوعين: منه ما مستنده النقل فقط، ومنه ما يعلم بغير ذلك، والمنقول إمّا عن المعصوم، وإمّا عن غير المعصوم، والمنقول منه ما يمكن معرفة الصحيح منه والضعيف، ومنه ما لا يمكن معرفة ذلك. وهذا القسم الثاني من المنقول، عامته مما لا فائدة فيه[45].

ويمكن أن أجيب على ذلك فأقول: لا بد أن نفرق بين الشروط المطلوبة في قبول الحديث النبوي، وبين تحقق القبول، سواءً أكان في الحديث أم في غيره من العلوم. فالمحدثون لهم شروط استقروا عليها في قبول الحديث من اتصال السند، وعدالة الرواة، وضبطهم إلى آخره[46]، وعلى هذا يحمل كلام الإمام أحمد والشافعي وغيرهم من أئمة النقد؛ ولذلك قال الزركشي: ومراده – أي الإمام أحمد – على ما قاله المحققون من أصحابه: أنّ الغالب أنّها ليس لها أسانيد صحيحه متصلة[47].

وفسر ابن تيمية قول أحمد بأن عامة أسانيدها يغلب عليها المراسيل والمنقطعات[48].

وكذلك الإمام الشافعي عندما يحكم على حديث ما بالقبول أو الرد، فإنما يحكم عليه وفقاً للشروط التي يرتضيها، فهو حينما يقول: «لم يثبت عن ابن عباس في التفسير إلاّ شبيه بمائة حديث» فإنه قد طبق عليها شروطه في قبول الحديث.

والظاهر أنّ تبويب البيهقي لهذه الرواية عن الشافعي في مناقبه تحت باب «ما يدلّ على معرفته بصحيح الحديث» فيه إشارة إلى أنّ الثابت عن ابن عباس في التفسير والمقبول على منهج أصول الحديث الصحيح المحتج به والذي لا يقبل الطعن لا يتجاوز المائة حديث.

أما النسخ التفسيرية فإنّ التعامل معها – كما أشرنا سابقاً – يختلف عن غيرها من طرق التفسير وأحاديث الأحكام، فالعلماء يقبلون هذه الصحف والرواة لها في الجملة، وإن كان في أسانيدها شيء من الانقطاع، وفي متونها بعض النكارة والشذوذ.

فعلى سبيل المثال صحيفة علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ﷺ قد صححها جمع من النقاد، وإن كان في إسنادها انقطاع بين علي وابن عباس، وفيها بعض المناكير والشذوذ والأقوال التي تعارض الثابت عن ابن عباس.

قال الإمام أحمد: بمصر كتاب التأويل عن معاوية بن صالح، لو جاء رجل إلى مصر، فكتبه، ثم انصرف به ما كانت رحلته عندي ذهبت باطلاً[49].

(44) انظر: منهاج السنة النبوية، لابن تيمية (7/ 435).

(45) انظر: مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية ص (55-56) بتصرف.

(46) انظر: نزهة النظر ص (29).

(47) انظر: البرهان في علوم القرآن (2/ 156).

(48) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (13/ 346).

(49) أخرجه النحاس في الناسخ والمسوخ (1/ 462) بسنده عن أحمد.

وقال الطحاوي في «مشكل الآثار»: واحتملنا حديث علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ﷺ وإن كان لم يلقه؛ لأنّه عند أهل العلم بالأسانيد إنّما أخذ الكتاب الذي فيه هذه الأحاديث عن مجاهد وعكرمه[50].

وقال النحاس: والذي يطعن في إسناده يقول: ابن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس، وإنّما التفسير عن مجاهد وعكرمة، وهذا القول لا يوجب طعناً، لأنّه أخذه عن رجلين ثقتين، وهو في نفسه ثقة صدوق[51].

بل إنّ السيوطي عدّ هذا الطريق من أجود الطرق عن ابن عباس، فقال – بعد أن ذكر روايات كثيرة عن ابن عباس في التفسير –: وفيه روايات وطرق مختلفة، فمن جيدها طريق علي بن أبي طلحة الهاشمي[52].

وقال ابن تيمية: وهذا إنما هو مأخوذ من تفسير الوالبي علي بن أبي طلحة الذي رواه عبد الله بن صالح، عن معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس... إلى أن قال: وأما ثبوت ألفاظه عن ابن عباس، ففيها نظر؛ لأنّ الوالبي لم يسمعه من ابن عباس، ولم يدركه، بل هو منقطع، وإنما أخذ عن أصحابه.. وهو مما يُستشهدُ به ويُعتبَرُ به، ويضم بعضه إلى بعض فيصير حجة، وأما ثبوت شيءٍ بمجرد هذا النقل عن ابن عباس، فهذا لا يكون عند أهل المعرفة بالمنقولات[53].

الفريق الثاني:

جمهور علماء الأمة من المحدثين والمفسرين وغيرهم ممن اعتمد على مرويات التفسير في فهم مراد الله[54].

ويرى هذا الفريق أنّ إخضاع أسانيد التفسير لمنهج المحدثين في النقد فيه تضييع للتفسير، وردّ لآراء الأعلام من مفسري السلف، وهو مدعاة لضياع الكثير من العلم المنقول عن طريق هؤلاء الأعلام؛ إذ إنّ أغلبه لم يسلم من الطعن، ولم يخل من الضعف.

قال يحيى بن سعيد: تساهلوا في التفسير عن قوم لا يوثقونهم في الحديث، ثم ذكر ليث بن أبي سُليم، وجويبر، والضحاك، ومحمد بن السائب الكلبي، وقال: هؤلاء لا يحمد حديثهم، ويكتب التفسير عنهم[55].

وقال يحيى بن معين: اكتبوا عن أبي معشر حديث محمد بن كعب في التفسير، وأما أحاديث نافع وغيرها فليس بشيء[56].

وممن انتهج هذا النهج من المعاصرين: الدكتور

(50) انظر: مشكل الآثار (6/ 283).

(51) انظر: الناسخ والمسوخ، للنحاس (1/ 461-462).

(52) انظر: الإتقان (2/ 241).

(53) انظر: بيان تلبيس الجهمية، لابن تيمية (5/ 520-522).

(54) انظر: أسانيد نسخ التفسير والأسانيد المتكررة في التفسير ص (64).

(55) أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (1/ 35) بسنده عنه.

(56) انظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي (2/ 805).

حاتم العوني[57]، والشيخ عبدالعزيز الطريفي، والدكتور مساعد الطيار[58].

قال الشيخ الطريفي: ومن طبق مناهج الأئمة النقاد في الأحكام على روايات التفسير أخطأ في ذلك، وقد اشتهر عند من لا عناية له من المتأخرين تطبيق تلك القواعد الحديثية التي نص عليها العلماء فيما يسمى بعلوم الحديث على أسانيد التفسير وهذا مخالف لمناهج الأئمة[59].

واستدل هذا الفريق بأدلة منها:

أولاً: لا تكاد تجد أحداً من المفسرين المعتمدين ردّ هذه المرويات بالكلية، وإنما قد يرد بعض الروايات لضعف أسانيدها، ومن أشهر الروايات التي يمثل بها رواية الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، فقد قال ابن جرير بعد أن أورد قول ابن عباس في أوجه التفسير: وقد روي بنحوه عن رسول الله خبر في إسناده نظر، ثم ساق حديثاً مرفوعاً من رواية الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس ﷺ[60]. وعلق ابن كثير على قول الطبري، فقال: والنظر الذي أشار إليه في إسناده هو من جهة محمد ابن السائب الكلبي؛ فإنه متروك الحديث[61].

وللرد على ذلك أقول: إنّ قبول المفسرين لهؤلاء المرويات عندما وقع فلمعنى لا يؤثر فيه جرح الراوي الضعيف، كأن يكون موافقاً لأصل اللغة العربية، أو موافقاً للدلالات العامة للقرآن، أو للمقاصد العامة للشريعة، أو غيرها من القرائن التي تقوي قبول الرواية، وهذا دليل على أنّ منهج نقد الروايات كان يستخدم من قبل أولئك المفسرين.

ثانياً: أنّ الناظر في كتب التفسير يرى أنّ المفسرين اعتمدوا بشكل واضح على هذه المرويات، سواء كانوا من المحررين كأمثال الطبري وابن كثير، أو ممن ينقل التفسير دون نقد كابن المنذر، وعبد بن حميد، وابن أبي حاتم، فهؤلاء قد أجمعوا على روايتها مع علمهم بما فيها من الضعف.

وأجيب على ذلك بالقول: أنّ هؤلاء المفسرين إنما أوردوا تلك الروايات التي تعود علل أسانيدها إلى الضعف من قبل حفظ الراوي، كرواية عبدالرحمن بن زيد بن أسلم[62]، أو من جهة الإرسال كرواية الضحاك

(57) وذلك في محاضرته التي نظمتها الجمعية السعودية للقران الكريم وعلومه (تبيان) وعنوانها (أسانيد التفسير ومنهجية الحكم عليها).

(58) وذلك في مقال له على موقعه الإلكتروني بتاريخ 21/ 6/ 1434هـ عنوانه: أسانيد التفسير وكيفية التعامل معها.

(59) انظر: التقرير في أسانيد التفسير، للشيخ عبدالعزيز الطريفي ص (31).

(60) انظر: تفسير الطبري (1/ 34).

(61) انظر: تفسير ابن كثير (1/ 18).

(62) انظر: تفسير الطبري (1/ 216، 226، 237) وابن زيد قال=

عن ابن عباس[63]، أما المرويات التي في أسانيدها كذاب، فقد نص العلماء على أنّ رواية الكذاب مطروحة، فقد قال ابن أبي حاتم: ومنهم من قد ألصق نفسه بهم - يقصد بالرواة المقبولة روايتهم - ودلسها بينهم، ممن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال منهم الكذب، فهذا يترك حديثه، ويطرح روايته، ويسقط، ولا يشتغل به[64].

ونص الطبري على كون الكلبي لا يحتج بروايته[65]. ومع أن تفسير الكلبي أطول التفاسير[66]، وتعرض لتفسير معظم آيات القرآن، فإن الطبري لم يورد له إلاّ الشيء اليسير، وأغلبه من رأي الكلبي لا من روايته، وإذا أورد شيئاً مما رواه فإنّه يبين ضعفه، أو يورده متابعة أو قولاً مرجوحاً.

أما القول: مع علمهم بما فيها من الضعف، فهذا لا يسلم به؛ لأنهم في الغالب لم يكن من منهجهم نقد الأسانيد، وإنما كانوا يذكرون ما وقفوا عليه من أقوال السلف في التفسير مسندة إلى أصحابها، ثم ينقدون الرأي دون السند، ويختارون من بين الأقوال ما يترجح لديهم بالنظر والاستدلال؛ لأنّ العبرة عندهم بالمعنى الصحيح دون مراعاة الإسناد الذي قد يكون فيه ممن يجوز على قوله الخطأ والصواب.

ثالثاً: ما ورد عن أئمة الحديث من أقوال واضحة في التساهل في قبول مرويات التفسير، واحتمالها، والاعتماد عليها، والتفريق بينها وبين أسانيد الحلال والحرام وأحاديث الأحكام.

قال عبدالرحمن بن مهدي: إذا روينا في الثواب والعقاب وفضائل الأعمال تساهلنا في الأسانيد، وتسامحنا في الرجال، وإذا روينا في الحلال والحرام والأحكام تشددنا في الأسانيد وانتقدنا الرجال[67].

وقد انجر هذا التساهل في أسانيد التفسير إلى أقوام معروفين بضعفهم في رواية الحديث، فقبلوا عنهم - من حيث الجملة - مروياتهم في التفسير من أمثال ليث بن أبي سليم، والضحاك، وجويبر، وأمثالهم.

قال يحيى القطان: تساهلوا في التفسير عن قوم لا يوثقونهم في الحديث، ثم ذكر ليث بن أبي سُليم، وجويبر، والضحاك، ومحمد بن السائب الكلبي، وقال:

=فيه ابن حجر: «ضعيف». انظر: التقريب ص (340).

(63) أخرج الطبري هذه الرواية بكثرة في تفسيره. انظر على سبيل المثال: تفسير الطبري (1/ 222، 224، 227)، وهو سند فيه انقطاع؛ فالضحاك لم يلق ابن عباس. انظر: ميزان الاعتدال، للذهبي (2/ 325).

(64) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (1/ 7).

(65) وذلك في تعقبه على الروايات التي وردت عن ابن عباس في تحديد الألسن السبعة التي نزل القرآن بها. انظر: تفسير الطبري (1/ 29).

(66) قال ابن عدي: وهو رجل معروف في التفسير، وليس لأحد تفسير أطول ولا أشبع منه: انظر: الكامل في الضعفاء (7/ 2132).

(67) أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (1/ 34) بسنده عنه.

هؤلاء لا يحمد حديثهم، ويكتب التفسير عنهم[68].

وقال البيهقي:... وأما النوع الثاني من الأخبار، فهي أحاديث اتفق أهل العلم على ضعف مخرجها، وهذا النوع على ضربين:

- ضرب رواه من كان معروفاً بوضع الحديث والكذب فيه، فهذا الضرب لا يكون مستعملاً في شيء من أمور الدين إلاّ على وجه التليين.

- وضرب لا يكون راويه متهماً بالوضع، غير أنّه عُرف بسوء الحفظ وكثرة الغلط في رواياته، أو يكون مجهولاً لم يثبت من عدالته وشرائط قبول خبره ما يوجب القبول، فهذا الضرب من الأحاديث لا يكون مستعملاً في الأحكام، كما لا تكون شهادة من هذه صفته مقبولة عند الحكام، وقد يستعمل في الدعوات والترغيب والترهيب والتفسير والمغازي فيما لا يتعلق به حكم[69].

الجواب على ذلك: لا اعتراض على أن التشديد في نقد أسانيد التفسير لا ينبغي أن يكون كما هو مطلوب في نقد أسانيد الحلال والحرام، أو أسانيد أحاديث الأحكام، لكن ذلك مشروط بشروط منها:

1 - ألاّ يكون الراوي **كذاباً** أو متروك الحديث، مثل مقاتل[70] أو الكلبي.

2 - لا بد أن نفرق بين التساهل في نقل الرواية وحكايتها وبين الاعتماد عليها، فيتساهل في الأولى دون الثانية.

فهذا الثوري مثلاً كان يكتب عن محمد بن السائب الكلبي، ومع ذلك كان يقول: عجباً لمن يروي عن الكلبي، قال بن أبي حاتم: فقلت لأبي: إنّ الثوري روى عنه، فقال: كان لا يقصد الرواية عنه، ويحكي حكايته تعجباً، فيعلقه من حضره، ويجعلونه رواية عنه[71].

3 - أنّ الذي يكتب عن هؤلاء إنما هو كلامهم في التفسير، بخلاف ما يحدثون به عن غيرهم، فتقبل أقوال مقاتل والكلبي في التفسير إذا صح السند إليهما[72]، دون ما يرويانه عمن فوقهما.

رابعاً: من منهج نقد الأسانيد عند المحدثين: أنهم يفرقون في نقدهم لبعض الأعلام، فيجرّحون الراوي في نقل الحديث، ويثنون عليه في الفن الذي برع فيه، وربما عدّوه إماماً يؤخذ كلامه في ذلك العلم، ومن الأمثلة:

---

(68) أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (1/ 35) بسنده عنه.

(69) انظر: دلائل النبوة (1/ 33-34).

(70) مقاتل بن سليمان البلخي، نزيل مرو، صاحب التفسير، كذبوه= =وهجروه، مات سنة خمسين ومائة. انظر: التقريب ص (545).

(71) انظر: تهذيب التهذيب (9/ 158).

(72) ينبغي أن يقيد ذلك بكونه ليس سبب نزول، ولا قولاً لا يجري في مثله الاجتهاد، ولا رأياً يفيد حكماً أو اعتقاداً، ولا مخالفاً لما يرويه الثقات الأثبات.

- مقاتل بن سليمان(ت150هـ)، قال فيه الخليلي: صاحب التفسير، خراساني، محله عند أهل التفسير والعلماء محل كبير واسع العلم، لكن الحفاظ ضعفوه في الرواية[73].

- محمد بن مروان السدي الصغير، قال فيه ابن معين فيما نقله الخطيب البغدادي: صاحب التفسير، ليس بثقة[74].

وأقول: وصف الرجل بكونه كان صاحب تفسير، أو محله عند أهل التفسير كبير، أو أنّه واسع العلم، لا يعني أكثر من كونه كان له كتاب في التفسير، أو أنه نقل صحيفة فيه عن غيره، وليس في هذا توثيق له بأي وجه من الوجوه في التفسير، نعم هي زيادة وصف تدل عل اعتنائه بالتفسير، لكن ليس فيها ما يفيد الاعتماد عليه.

خامساً: قالوا: مما يدعو إلى التساهل مع أسانيد التفسير من حيث الإسناد أنّ أغلب مرويات التفسير إنما هي روايات كتب وصحف، وليست روايات مشافهة وحفظ؛ لأنه لا تكاد تجد اختلافاً بين ما يرويه نقلة هذه المرويات بهذه الأسانيد؛ ولذلك نرى أنّ العلماء ينسبون التفسير إلى من رواه مدوناً، كتفسير الضحاك عن ابن عباس[75]، أو تفسير عطية العوفي عن ابن عباس[76]، أو تفسير علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما[77]، أو ابن أبي نجيح عن مجاهد[78].

والجواب: أنّ رواية الكتاب تحتاج إلى التثبت كما تحتاجها رواية الحفظ، والصحيفة إذا انتهت مثلاً إلى الضحاك عن ابن عباس، فقد نتساهل مع أبي روق عطية بن الحارث الراوي عن الضحاك، ونقول روى كتاباً، لكن إذا وصلنا إلى الضحاك، فنقول: من أين له هذا عن ابن عباس، وهو لم يلقه، ويسمع منه؟[79]، وكيف نصنع بما رواه ابن أبي حاتم أنّ أبا زرعة حينما سئل عن الضحاك: هل سمع من ابن عباس؟ قال: لا، قيل: ولا شيء؟ قال: ولا شيء[80].

والمراد أنّ كونها صحيفة لا يمنحها ميزة للقبول، وإنما النسخة الصحيحة ميزة لقبول رواية من هو ضعيف أو سيء الحفظ إذا حدّث منها.

سادساً: قالوا: يجب أن نفرق بين ما اشتهر عن بعض الأعلام في التفسير رواية ودراية، فحينما نضعّف مفسراً من جهة الرواية لا يعني ذلك أنه ضعيف من جهة الدراية والرأي؛ لذا يبقى له حكم المفسرين المعتبرين،

(73) انظر: الإرشاد، للخليلي (3/ 928).

(74) انظر: تاريخ بغداد، للخطيب (3/ 292).

(75) انظر: تفسير ابن كثير (1/ 220، 243).

(76) انظر: المرجع السابق (1/ 234، 241).

(77) انظر: المرجع السابق (1/ 214، 217، 221).

(78) المرجع السابق (1/ 215، 231).

(79) انظر: ميزان الاعتدال، للذهبي (2/ 325).

(80) انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم ص (86).

وينظر إلى قوله من جهة المعنى، فإن كان صواباً قبلناه، وإن كان فيه خطأ رددناه.

فإذا قال الكلبي أو مقاتل قولاً في التفسير، وكان هذا القول صحيحاً من حيث المعنى، قُبل، ولا يرد لكون قائله كذاباً أو متهماً بالكذب، وأيضاً من وصف بالضعف في روايته كعطية العوفي[81] أو عبدالرحمن بن أسلم[82]، فيؤخذ بقوله الذي اجتهد فيه في التفسير إذا بدت عليه أمارات الصحة من جهة المعنى، ولا يردّ من جهة كون قائله ضعيفاً في الرواية.

أقول: هذا الكلام صحيح ويوافق عليه، لكن يجب أن نبحث في توثيق من نقل عن هؤلاء الأعلام، فإذا كان الإسناد إليهم صحيحاً متصلاً قبل قولهم، وإذا كان في الطريق راو ضعيف، أو كان السند منقطعاً، فإنّه لا يقبل قولهم؛ ليس من جهة كون قائله ضعيفاً، ولكن لأنّ الإسناد إليه ضعيف.

سابعاً: قالوا: إذا تشددنا في نقد أسانيد التفسير، واعتمدنا الصحيح، ورددنا الضعيف وفق منهج المحدثين، فالنتيجة أننا سنطرح كثيراً من أقوال السلف في التفسير، وهم العمدة في هذا الباب، فإذا كان الأمر كذلك فمن أين نأخذ التفسير؟

فالجواب: صحيح أنه لا ينبغي أن نشدد في نقد الأسانيد بحيث يؤدي ذلك إلى طرح ما في كتب التفسير من أقوال السلف، لكن يجب أن نفرق بين تفسير أحدهم وبين نقله، فالنقل تطبق عليه قواعد المحدثين في النقد، ويمكن أن يقع فيه التسهل، لكن بالنظر إلى ما يرجع إليه نوع ذلك النقل، فإذا نسب إلى النبي ﷺ ولم يكن في مجال الأحكام، جرت فيه شروط التخفيف في رواية الضعيف، وإن أفاد حكماً فلا بد من ثبوت النقل، وإن انتهى السند إلى الصحابي، فلا يخلو من أن يكون بياناً للفظ فيقبل، ويكون من قبيل الرأي، وإن كان سبب نزول، ولم يفد حكماً، أمكن التسهل فيه، أمّا إن كان مثله لا يقال بالرأي، كأسباب النزول، أو الإخبار عن أمر غيبي، أو إثبات لقراءة، كان النبي ﷺ يقرأ بها، أو نحو ذلك، فهذا كله من قبيل الحديث المرفوع، وبهذا يخلص لنا منه تفسير لكتاب الله لا بأس به، وهو الذي نجده في المأثور[83].

وبعد أن سردنا ما استدل به كل فريق من الحجج، وذكرنا أقولهم في المسألة، وأوجه الرد على كل دليل، نأتي إلى ذكر الرأي الذي نراه ونرجحه.

---

(81) عطية بن سعد بن جنادة العوفي، صدوق يخطئ، من الثالثة، مات سنة (110هـ). انظر: التقريب ص (393).

(82) عبدالرحمن بن زيد بن أسلم العدوي مولاهم، ضعيف، من الثامنة، مات سنة (182هـ). انظر: التقريب ص (340).

(83) انظر: تعليق الشيخ عبدالله الجديع على مقال أسانيد التفسير، وكيفية التعامل معها للدكتور مساعد الطيار في موقع ملتقى أهل التفسير.

الرأي الراجح:

والرأي الذي أميل إليه في مسألة تطبيق قواعد المحدثين على مرويات التفسير هو التوسط بين الطرفين، فلا نتشدد في نقد الأسانيد بحيث يؤدي ذلك إلى طرح كثير من المروي في التفسير، ولا نتساهل في قبول المرويات دون ضوابط منهجية، بل نجمع بين الأمرين، مع الأخذ بالاعتبار قواعد وأصول كل علم من العلوم، وعلى هذا يمكن أن نقسم مرويات التفسير من حيث تطبيق منهج النقد عليها إلى قسمين:

- قسم ينظر فيه إلى الإسناد من حيث الصحة والضعف، وهي ثمانية أحوال.

- قسم لا ينظر فيه إلى الإسناد من حيث الصحة والضعف، ولكن بضوابط وقيود.

القسم الأول:

أولاً: الأحاديث المرفوعة إلى الرسول ﷺ، فهذه يطبق عليها منهج النقد؛ لأنّه لا بد فيها من التثبت في نسبة القول له ﷺ، فإن كان السند ضعيفاً نظر إلى صحة المعنى المروي في تفسير الآية، فقد يكون الحديث ضعيفاً، لكن معناه صحيح ومناسب للآية. وقد نص الزركشي على ضرورة التثبت من صحة المروي عن رسول الله ﷺ في التفسير، فقال: واعلم أنّ القرآن قسمان: أحدهما ورد تفسيره بالنقل عمن يعتبر تفسيره، وقسم لم يرد، والأول ثلاثة أنواع: إمّا أن يرد التفسير عن النبي ﷺ، أو عن الصحابة، أو عن رؤوس التابعين، فالأول يبحث فيه عن صحة السند(84).

وقد كان المفسرون يعتمدون على صحة الحديث في ترجيح معنى من المعاني التي تدل عليها الآية على غيره، فإذا صح الحديث رجحوا المعنى الذي يدل عليه الحديث.

ومن أمثلة ذلك ما أورده الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ (الحج:29)، فقد ذكر ثلاثة أقوال عن السلف في معنى البيت العتيق(85)، ثم قال: ولكل هذه الأقوال التي ذكرناها عمن ذكرناها عنه وجه صحيح، غير أنّ ما قاله ابن زيد أغلب معانيه عليه في الظاهر، غير أنّ الذي روي عن ابن الزبير أولى بالصحة إن كان ما حدثني به (ثم ساق بسنده حديثاً مرفوعاً) صحيحاً(86). فهو قد رجح المعنى الذي دل عليه الحديث على المعنى الغالب للفظة العتيق، وجعل ذلك مشروطاً بصحة الحديث.

ثانياً: ما له حكم الرفع من أقوال الصحابة في التفسير، ويشمل:

1 - الأمور الغيبية: كالإخبار عن الأمور الماضية، وعن الأمور الآتية، وكذا الإخبار عن الأعمال التي

(84) انظر: البرهان (2/ 172).

(85) انظر: هذه الأقوال في تفسير الطبري (17/ 151).

(86) تفسير الطبري (17/ 151).

يحصل بها ثواب أو عقاب مخصوص، فإذا ورد عن الصحابي قول في تفسير الآية مما لامجال للاجتهاد فيه، فهذا له حكم المرفوع.

ومن الأمثلة على ذلك ما رواه الطبري عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ﴾ (ق:30)، قال فيه: فوضع قدمه، فقالت حين وضع قدمه فيها: قدٍ قدٍ....[87].

فقول ابن عباس هذا في وصف حال جهنم إنّما يدخل غالباً فيما لا مجال للاجتهاد فيه.

ويستثنى من الغيبيات ما إذا كان المفسّر لها من الصحابة قد عرف بالنظر في الإسرائيليات، كمسلمة أهل الكتاب، ومثال ذلك ما رواه الطبري عن أبي مجلز في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ ﴾ (النمل:20)، قال: جلس ابن عباس إلى عبدالله بن سلام، فسأله عن الهدهد: لم تفقّده سليمان من بين الطير؟ فقال عبدالله بن سلام: إنّ سليمان نزل منزلة في مسير له، فلم يدر ما بعد الماء، فقال: من يعلم بعد الماء؟ قالوا: الهدهد، فذاك حين تفقّده[88].

فمثل هذا اختلفت فيه وجهات النظر، فابن حجر لا يرى له حكم الرفع؛ لقوة الاحتمال في أخذها عن بني إسرائيل[89]. وذهب شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أنّ ما نقل في ذلك عن الصحابة نقلاً صحيحاً فالنفس إليه أسكن مما نقل عن بعض التابعين؛ لأنّ احتمال أن يكون سمعه من النبي ﷺ أو من بعض من سمعه منه أقوى، ولأنّ نقل الصحابة عن أهل الكتاب أقل من نقل التابعين، ومع جزم الصحابي بما يقوله: فكيف يقال: إنه أخذه عن أهل الكتاب، وقد نهوا عن تصديقهم[90].

2 – أسباب النزول: فإنّ الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل، فأخبر عن آية من القرآن أنها نزلت في كذا وكذا، فإنّه حديث مسند[91].

ومن أمثلة سبب النزول ما رواه البخاري في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما أنّ رسول الله ﷺ حرّق نخل بني النضير وقطع، وهي البويرة[92]، فأنزل الله

(87) انظر: تفسير الطبري (26/ 169).

(88) انظر: المرجع السابق(19/ 143).

(89) انظر: النكت على ابن الصلاح، لابن حجر (2/ 532–533).

(90) انظر: مقدمة في أصول التفسير ص (58).

(91) ذكره الحاكم في معرفة علوم الحديث ص (20).
والمسند من الحديث عند الحاكم أن يرويه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه لسنّ يحتمله، وكذلك سماع شيخه من شيخه إلى أن يصل الإسناد إلى صحابي مشهور إلى رسول الله ﷺ. المرجع السابق ص (17).
وقال ابن حجر: والذي يظهر لي – بالاستقراء من كلام أئمة الحديث وتصرفهم – أنّ المسند عندهم ما أضافه من سمع النبيّ ﷺ إليه بسند ظاهره الاتصال. انظر: النكت على ابن الصلاح (1/ 507).

(92) البويرة: بالموحدة، مصغر بؤرة، وهي: الحفرة، وهي هنا مكان=

تعـــــالى: ﴿ مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ وَلِيُخْزِيَ ٱلْفَـٰسِقِينَ ﴾ (الحشر:5)[93].

فمثل هذا لا يعرف إلاّ لمن شهد التنزيل، فليس للرأي فيه مجال، فهو في حكم المرفوع.

3 – الآثار التي تثبت بها القراءات القرآنية: فيشترط في القراءات القرآنية الصحيحة والمعتمدة والمقبولة أن يكون سندها صحيحاً بنقل العدل الضابط عن مثله.

قال ابن الجزري في الشرط الثالث من شروط القراءة المقبولة: أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله كذا حتى تنتهي[94].

ثالثاً: ما له حكم الرفع من أقوال التابعين، فالمرفوع ليس شرطاً أن يكون متصلاً، فإذا نسب التابعي إلى النبي ﷺ قولاً، فهذا مرفوع، فالحديث يمكن أن يجمع بين وصف الإرسال وبين كونه مرفوعاً.

فإذا روى التابعي شيئاً له حكم الرفع، كالأمور الغيبية، أو أسباب النزول، فهذا التابعي يحدث عن أمر لم يدرك زمنه، فلا بد أن نطبق منهج النقد على السند من بدايته وانتهاء بالتابعي، ويكون الحديث مرسلاً مرفوعاً، وهو من أقسام الضعيف عند المحدثين، لكنه إذا روي من طرق أخرى عن غيره من التابعين، يمكن أن يرتقي إلى درجة الحسن لغيره، ويصير مقبولاً.

ومثال قول التابعي في أسباب النزول ما رواه الطبري في تفسيره بسنده عن قتادة في قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى ﴾ (البقرة:178)، قال: لم يكن لمن قبلنا دية، إنما هو القتل أو العفو إلى أهله، فنزلت هذه الآية[95].

ومثال قول التابعي في الأمور الغيبية، ما رواه الطبري بسنده عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾ (الإسراء:79)، قال: يجلسه على عرشه[96].

فمثل هذا القول لا يقبل؛ لأنه من قبيل المرسل، والمراسيل لا تقبل في مثل التفرد، فإذا تعددت طرقه يمكن أن يتقوى إسناده، فيصير مقبولاً من جهة السند.

=معروف بين المدينة وبين تيماء، وهي من جهة قبلة مسجد قباء إلى جهة الغرب، ويقال لها أيضاً: البويلة باللام بدل الراء. انظر: فتح الباري (7/ 387).

(93) انظر: صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قوله: ﴿ مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ ﴾، ح (4884).

(94) انظر: النشر في القراءات العشر (1/ 13).

(95) انظر: تفسير الطبري (2/ 103).

(96) انظر: المرجع السابق (15/ 145) وفي سنده ليث بن أبي سليم، قال فيه ابن حجر في التقريب ص (465): صدوق اختلط حديثه جداً، ولم يتميز حديثه، فترك.

قلت: وتعقب الطبري قول مجاهد، فقال: وأولى القولين بالصواب ما صح به الخبر عن رسول الله، ثم ساق بسنده عنه ﷺ حينما سئل عن الآية، قال: هي الشفاعة.

رابعاً: في حال الترجيح بين الأقوال المختلفة في التفسير الذي يرد عن الصحابة والتابعين، أو من دونهم، فإذا أردنا أن نرجح بين قولين، ولا سبيل للترجيح عندنا إلاّ في إثبات صحة نسبة كل قول إلى قائله، فلا بد من دراسة الإسناد.

مثاله: ما ورد عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ ﴾ (البقرة:255)، فقد روي عنه في تفسير الكرسي في الآية بأنه العلم[97]، أو بأنه موضع قدمي الرحمن[98].

قال الأزهري: والصحيح عن ابن عباس في الكرسي ما رواه الثوري وغيره، عن عمار الدهني، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس أنّه قال: الكرسي موضع القدمين. وأما العرش فإنّه لا يُقدر قدره. وهذه رواية اتفق أهل العلم على صحتها[99]. والذي روي عن عباس في الكرسي أنّه العلم، فليس مما يثبته أهل المعرفة بالأخبار[100].

خامساً: إذا كان المروي عن السلف في التفسير مخالفاً لما ثبت عن النبي ﷺ، أو مخالفاً لما هو ثابت ومتقرر شرعاً، فإذا روي عن أحد السلف قول خلاف ما دل عليه حديث رسول الله ﷺ، فإما أن يكون هذا القول غير ثابت عنه، أو لم يبلغه الحديث.

ومن أمثلة ذلك ما ذكره ابن عطية في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَفِي عَادٍ إِذۡ أَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمُ ٱلرِّيحَ ٱلۡعَقِيمَ ﴾ (الذاريات: 41)، قال: وروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنّه قال: كانت نكباء، وهذا عندي لا يصح عن علي؛ لأنّه مردود بقوله ﷺ: (نصرت بالصبا، وأهلكت عاد بالدبور)[101][102].

ومن أمثلة ذلك – أيضاً – ما روي عن الحسن في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ ﴾ (المائدة: 27)، قال:كان الرجلان من بني إسرائيل، ولم يكونا ابني آدم من صلبه، وكان آدم أول من مات[103].

وقد رد الطبري قول الحسن هذا، وقال عقب ذكره لقوله تعالى: ﴿ فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابٗا يَبۡحَثُ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ (المائدة:31): وهذا – أيضاً – أحد الأدلة على أنّ القول في

(97) أخرجه الطبري في تفسيره (3/ 9) عن ابن عباس، وفي سنده جعفر بن أبي المغيرة، قال فيه ابن حجر في التقريب ص (141): صدوق يهم.

(98) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (2/ 491)، والحاكم في مستدركه (2/ 310) بسنده عن عمار الدهني، عن مسلم البطين، عن ابن جبير، عن ابن عباس، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي في التلخيص.

(99) انظر: الهامش (98)، وراجع: تفسير ابن كثير (1/ 457).

(100) انظر: تهذيب اللغة، للأزهري (10/ 32).

(101) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، ح (3205)، (4/ 92).

(102) المحرر الوجيز (15/ 218).

(103) انظر: تفسير الطبري (6/ 189).

أمر ابني آدم بخلاف ما رواه عمرو عن الحسن؛ لأنّ الرجلين اللذين وصف الله صفتهما في هذه الآية لو كانا من بني إسرائيل لم يجهل القاتل دفن أخيه ومواراة سوأة أخيه، ولكنهما كانا من ولد آدم لصلبه[104].

سادساً: إذا كان المعنى المفسر به مخالفاً للأغلب المعهود من لغة العرب، أو مخالفاً لسياق الآية.

ومن أمثلة ذلك ما ذكره ابن عطية في قوله تعالى: ﴿ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا ﴾ (الرعد:17)، قال: وروي عن ابن عباس أنّه قال: قوله تعالى: ﴿ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً ﴾ يريد به الشرع والدين ﴿ فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا ﴾ يريد به القلوب، أي: أخذ النبيل بحظه، والبليد بحظه.

قال القاضي أبو محمد: وهذا القول لا يصح - والله أعلم - عن ابن عباس؛ لأنّه ينحو إلى أقوال أصحاب الرموز، وقد تمسك به الغزالي وأهل ذلك الطريق، ولا وجه لإخراج اللفظ عن مفهوم كلام العرب؛ لغير علة تدعو إلى ذلك[105].

سابعاً: إذا أجمع الصحابة على معنى ما للآية، وورد عن أحدهم قول مخالف لهذا الإجماع، فلا بد أولاً من دراسة الإسناد؛ لإثبات صحة نسبة هذا القول إلى قائله، ثم نرجح بين القولين.

ومثاله: قوله تعالى: ﴿ كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ ﴾ (النساء:11)، فقد ذهب الأكثرون من الصحابة إلى أنّ الأخوين يحجبان الأم من الثلث إلى السدس[106]، وروي عن ابن عباس ما يخالف هذا الإجماع، ولكنه لم يثبت عنه، قال ابن كثير: وحكم الأخوين فيما ذكرناه كحكم الإخوة عند الجمهور، وقد روى البيهقي من طريق شعبة مولى ابن عباس عن ابن عباس أنه دخل على عثمان فقال: إنّ الأخوين لا يردّان الأم عن الثلث، قال الله تعالى: ﴿ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ ﴾ فالأخوان ليسا بلسان قومك إخوة، فقال عثمان: لا أستطيع تغيير ما كان قبلي، ومضى في الأمصار، وتوارث به الناس[107].

وفي صحة هذا الأثر نظر؛ فإنّ شعبة هذا تكلم فيه مالك بن أنس، ولو كان هذا صحيحاً عن ابن عباس لذهب إليه أصحابه الأخصاء به. والمنقول عنهم خلافه[108].

ثامناً: إذا كان المروي في التفسير له تعلق بحكم شرعي، أو كان بياناً لحلال أو حرام.

ومن أمثلة ذلك ما ذكره ابن كثير عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِى فِى حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِى دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا۟ دَخَلْتُم بِهِنَّ ﴾ (النساء:23)،

(104) انظر: تفسير الطبري (6/ 196).

(105) انظر: المحرر الوجيز (10/ 34).

(106) انظر: تفسير الرازي (9/ 174).

(107) انظر: السنن الكبرى، للبيهقي (6/ 227).

(108) انظر: تفسير ابن كثير (2/ 198- 199).

قال: فجمهور الأئمة على أنّ الربيبة حرام - أي الزواج بها - سواء كانت في حجر الرجل أم لم تكن في حجره، قالوا: وهذا الخطاب خرج مخرج الغالب، فلا مفهوم له، وقد قيل: لا تحرم الربيبة إلاّ إذا كانت في حجر الرجل، فإذا لم تكن كذلك فلا تحرم، ثم أورد رواية عن علي بن أبي طالب ﷺ أخرجها ابن أبي حاتم بإسناده عنه، يقول فيها بجواز نكاح الربيبة إذا لم تكن في حجر الرجل، ثم قال - أي ابن كثير -: هذا إسناد قوي ثابت إلى علي بن أبي طالب على شرط مسلم، وهو قول غريب جداً[109].

فهنا نلحظ أنّه لما كان قول علي ﷺ دالاً على حكم شرعي، فإنّ ابن كثير نص على قوة إسناد هذا القول؛ لبيان ثبوته عن علي بن أبي طالب ﷺ.

وبعد: فهذه الحالات التي تطبق فيها قواعد المحدثين على مرويات التفسير، وينظر فيها إلى صحة الإسناد أو ضعفه.

القسم الثاني:

وهو ما عدا الحالات السابقة، فإنّ منهج العلماء قبول روايات التفسير، دون النظر إلى صحة الإسناد وضعفة، وربما نقلوا المنقطع منها والمرسل، وما روي بلاغاً دون إسناد، ولكن لا بد من وضع ضوابط منهجية في قبول هذه الروايات يمكن أن نجملها بما يلي[110]:

1 - لا يجوز تتبع الآثار الضعيفة الواردة في التفسير للقول بها والاعتماد عليها، فمع أهمية السنة في تفسير القرآن، يجب النظر في صحة ما يرد في السنة؛ إذ السنة قد دخلها كثير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، والكتب المصنفة في التفسير - كما يقول ابن تيمية رحمه الله - مليئة بالغث والسمين، والباطل الواضح، والحق المبين[111].

2 - إذا ورد في تفسير الآية أثر صحيح وآخر ضعيف، وهما متعارضان، ولا مرجح بينهما سوى صحة السند، فلا شك في تقديم الصحيح.

مثاله: ما ورد عن ابن عباس ﷺ في قوله تعالى: ﴿ وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ ﴾ (البقرة:255)، فقد روي عنه في تفسير الكرسي في الآية بأنه العلم[112]، أو بأنه موضع قدمي الرحمن[113].

---

(109) تفسير ابن كثير (2/ 219-220).

(110) هذه الضوابط يمكن أن نستنبطها من النظر في الأجوبة التي= =سقناها في الرد على أقوال المتشددين والمتساهلين.

(111) انظر: مقدمة في أصول التفسير ص (33).

(112) أخرجه الطبري في تفسيره (3/ 9) عن ابن عباس، وفي سنده جعفر بن أبي المغيرة، قال فيه ابن حجر في التقريب ص (141): صدوق يهم.

(113) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (2/ 491)، والحاكم في مستدركه (2/ 310) بسنده عن عمار الدهني، عن مسلم البطين، عن ابن جبير عن ابن عباس، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي في التلخيص.

قال الأزهري: والصحيح عن عباس في الكرسي ما رواه الثوري وغيره عن عمار الدهني، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس أنّه قال: الكرسي موضع القدمين، وأما العرش فإنّه لا يُقدر قدره، وهذه رواية اتفق أهل العلم على صحتها[114]، والذي روي عن عباس في الكرسي أنّه العلم، فليس مما يثبته أهل المعرفة بالأخبار[115].

3 – إذا لم يكن في تفسير الآية إلاّ الأثر الضعيف، وهو لا يخالف المعنى العام لسياق الآية مع السباق واللحاق، ولا يخالف المعهود من لغة العرب، فيمكن اعتباره والأخذ به.

قال البيهقي: وإنما تساهلوا في أخذ التفسير عنهم؛ لأنّ ما فسروا به ألفاظه تشهد لهم به لغات العرب، وإنما عملهم في ذلك الجمع والقريب فقط[116].

4 – إذا كان من نقل عنه إماماً في التفسير، وضعيفاً من جهة الرواية في الحديث، فيشار إلى ضعفه في الرواية، وينبه إلى كونه إماماً في التفسير، وفائدة ذلك أنّ أقواله في التفسير تقبل إذا صح السند عنه، لكن لا تقبل روايته عن غيره إلاّ إذا اعتضدت من طرق أخرى.

فمثلاً: مقاتل بن سليمان، قال فيه الخليلي: صاحب التفسير خراساني محله عند أهل التفسير والعلماء محل كبير واسع العلم، لكن الحفاظ ضعفوه في الرواية[117].

5 – التفريق بين ما ورد عن الراوي الضعيف من قول في تفسير القرآن، وما نسبه هو علواً إلى غيره فعلى سبيل المثال تفسير الكلبي على نوعين:

الأول: ما يرويه عن أئمة التفسير، فهذا لا يؤخذ به، وعلى هذا يحمل كلام الإمام أحمد حينما سئل عن تفسير الكلبي، قال: من أوله إلى آخره كذب، فقيل له: فيحل النظر فيه؟ قال: لا[118].

الثاني: ما كان من قوله في التفسير، هذا يؤخذ به ويروى عنه– إذا صح السند إليه–لأنّه إمام في التفسير.

فنقبل حينها قوله في التفسير إذا صح السند إليه، ولا يصح نقله عمن فوقه.

6 – أنّ ما لم يثبت من مرويات التفسير، فلا أقل من أن نعاملها معاملة الحديث الضعيف عند من يرى جواز الأخذ به في فضائل الأعمال والترهيب والترغيب[119].

(114) انظر: الهامش(113)، وراجع: تفسير ابن كثير (1/ 457).

(115) انظر: تهذيب اللغة، للأزهري (10/ 32).

(116) انظر: دلائل النبوة (1/ 37).

(117) انظر: الإرشاد (3/ 928).

(118) رواه الخطيب بسنده عن الإمام أحمد. انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي (2/ 232).

(119) ذكر ابن حجر ثلاثة شروط للعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، وهي: ألاّ يكون الضعف شديداً، وأن يندرج تحت أصل معمول به، وألاّ يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط. انظر: تدريب الراوي، للسيوطي (1/ 242).

7 – ألاّ يعارض دليلاً صحيحاً، ولا يناقض نصاً شرعياً صريحاً، فإذا عارض نصاً شرعياً فإنه لا يقبل.

ومثاله: ما ورد عن عبدالرحمن بن زيد معنى «سجيل»، قال: السماء الدنيا[120]، وهذا القول مخالف لنص شرعي صريح، فإنّ الله فسّر هذا السجيل في آية أخرى بقوله: ﴿ حِجَارَةً مِّن طِينٍ ﴾ (الذاريات:33).

8 – ألاّ يعارض ما صح من حديث مرفوع، إذا تعذر الجمع بينهما من غير تكلف.

ومن أمثلة ذلك ما ذكره ابن عطية في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ ﴾ (الذاريات: 41)، قال: وروي عن علي بن أبي طالب ﷺ أنّه قال: كانت نكباء، وهذا عندي لا يصح عن علي؛ لأنّه مردود بقوله ﷺ: (نصرت بالصبا وأهلكت عاد بالدبور)[121][122].

9 – ألاّ يكون في إسناد الرواية راو كذاب، فالكذاب لا تقبل روايته، ولا يصلح الاعتماد عليها.

قال ابن أبي حاتم: ومنهم من قد ألصق نفسه بهم–يقصد بالرواة المقبولة روايتهم – ودلسها بينهم، ممن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال منهم الكذب، فهذا يترك حديثه، ويطرح روايته، ويسقط، ولا يشتغل به[123].

10 – الأصل في التفسير النظر إلى المعاني لا إلى الألفاظ؛ ولذا يفرق بين نقل المعنى العام للآية، وبين نقل دقائق الألفاظ التي تروى عن الصحابة والتابعين، فيتسامح في الأول من حيث الإسناد إذا تعددت جهاته، ويشدد في الثاني.

قال ابن تيمية: وبهذه الطريق يعلم صدق عامة ما تتعدد جهاته المختلفة على هذا الوجه من المنقولات، وإن لم يكن أحدهما كافياً، إما لإرساله وإما لضعف ناقله، لكن مثل هذا لا تضبط به الألفاظ والدقائق التي لا تعلم بهذه الطريق، بل يحتاج ذلك إلى طريق يثبت بها مثل تلك الألفاظ والدقائق[124].

***

الخاتمة

الحمد لله الذي أتمّ عليّ نعمته، ووفقني إلى إكمال هذا البحث الذي أسأل الله أن يكون قد وفّى بالمقصود، وبلغ المأمول الذي كنت أرجو بلوغه، وقبل أن تتوقف أناملي، وينقطع حبل أفكاري، أود أن أقيّد جملة من النتائج التي توصلت إليها من خلال رحلتي مع هذا البحث، وأسجل عدداً من التوصيات التي آمل أن يُنتفع بها.

النتائج:

أولاً: هناك صلة وثيقة ورابطة قوية بين علوم الشريعة، تتمثل هذه الصلة بوجود أصول وضوابط عامة

(120) انظر: تفسير الطبري (12/ 94).

(121) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، ح (3205)، (4/ 92).

(122) المحرر الوجيز (15/ 218).

(123) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (1/ 7).

(124) انظر: مقدمة في أصول التفسير ص (63).

مشتركة بينها، فهي علوم يخدم بعضها بعضاً، بحيث لا يستغني علم عن آخر.

ثانياً: بينت جانباً من جوانب العلاقة بين علوم الحديث والتفسير، وهو جانب الإسناد.

ثالثاً: ذكرت الأقوال في مسألة تطبيق منهج المحدثين على مرويات التفسير، وأدلة كلّ قول، والرد على هذه الأدلة.

رابعاً: ذكرت الرأي الذي أميل إليه في مسألة تطبيق منهج النقد على مرويات التفسير، وهو التوسط بين المتشددين الذين يرون ضرورة التعامل مع أسانيد التفسير بنفس المنهج الذي نتعامل به مع أسانيد الحديث، والمتساهلين الذين يذهبون إلى قبول مرويات التفسير دون ضوابط وقيود.

خامساً: قسمت مرويات التفسير من حيث تطبيق منهج النقد عليها إلى قسمين:

- قسم ينظر فيه إلى الإسناد من حيث الصحة والضعف، وهي ثمانية أحوال.
- قسم لا ينظر فيه إلى الإسناد من حيث الصحة والضعف، ولكن بضوابط.

سادساً: فكرة تجريد كتب التفسير من المرويات الضعيفة، مسألة تحتاج إلى دراسة وتأمل، فهي إذا تركت بدون ضوابط ربما تؤدي إلى هدم التفسير، ورد لمعظم مرويات السلف.

التوصيات:

1 - لا بد من وضع منهجية علمية في التعامل مع مرويات التفسير تقوم على استقراء كتب التفسير، ومعرفة منهج الأئمة في نقد الأقوال.

2 - عقد لقاءات علمية وحوارات نقاش للتقريب بين وجهات النظر بين المشتغلين بالعلوم الشرعية بشكل عام، وبين أهل التفسير وأهل الحديث بشكل خاص.

3 - بيان الأصول والضوابط التي يقوم عليها كل علم من العلوم الشرعية، وأيضاً المسائل المشتركة بين هذه العلوم، والنظر إليها على أنّها وسيلة لتكامل هذه العلوم، وليس تصادمها.

4 - لكل علم رجاله، ولكل فن أهله، وأهل كل فن هم أعلم بفنهم من غيرهم، وهم أعرف بالأصول التي يبنى عليها علمهم؛ لذا لا بد من احترام التخصص، والرجوع في كل علم إلى أهله، والتسليم لهم.

5 - الاستفادة من منهج النقد العلمي التي وضعه علماء الحديث في ضبط منهج تلقي مرويات التفسير، دون إغفال لطبيعة علم التفسير، ومقاصده.

6 - وضع ضوابط منهجية لقبول مرويات التفسير التي لا يطبق عليها منهج المحدثين في النقد، ولا ينظر فيها إلى صحة السند أو ضعفه.

وأخيراً أرجو أنّي قد وفقت لعرض هذا

الموضوع، وأعلم أنّه يحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة، وأنّه لا تكفيه هذه الوريقات، ولكن حسبي من القلادة ما أحاط بالعنق، ولعلي فتحت الباب لمن يأتي بعد، ويتوسع في هذا الموضوع، وأسأل الله أن يغفر لي ما زل به قلمي، وما قصر عنه علمي، وأن يكتب لي الأجر والمثوبة، وأدعو كلّ من قرأ هذا البحث أو سمعه أن لا يبخل عليّ بالنصح والتوجيه، فله منّي جزيل الشكر والامتنان، وله من الله بإذنه الأجر والثواب، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

***

قائمة المصادر والمراجع

الإتقان في علوم القرآن. السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن الشافعي. ط4، بيروت: دار المعرفة، 1398هـ.

أحكام القرآن. ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبدالله. تحقيق: علي البجاوي، ط3، بيروت: دار المعرفة، 1392هـ.

الإرشاد في معرفة علماء الحديث. أبو يعلى، الخليل بن عبدالله بن أحمد القزويني. تحقيق: د. محمد سعيد إدريس، د.ط، الرياض: مكتبة الرشد، د.ت.

أسانيد نسخ التفسير والأسانيد المكررة في التفسير: جمعاً ودراسة. الفقيه، عطية بن نوري، رسالة ماجستير، السعودية: كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، 1428هـ.

البحر المحيط. أبو حيّان، محمد بن يوسف. ط1، بيروت: دار الفكر، 1412هـ.

البرهان في علوم القرآن. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، بيروت: دار المعرفة، 1391هـ.

بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية. ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم. تحقيق: د. سليمان الغفيص، د.ط، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد، 1426هـ.

تاريخ بغداد. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي. د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

التحرير والتنوير. ابن عاشور، محمد الطاهر. د.ط، د.م: الدار التونسية للنشر، 1984م.

تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن الشافعي. تحقيق: دكتور أحمد عمر هاشم، د.ط، بيروت: دار الكتاب العربي، 1409هـ.

التعريفات. الجرجاني، علي بن محمد. تحقيق: عادل أنور خضر، ط1، بيروت: دار المعرفة، 1428هـ.

تفسير القرآن العظيم. ابن كثير، إسماعيل بن عمر. تحقيق: أبو إسحاق الحويني، ط1، الدمام: دار ابن الجوزي، 1417هـ.

تفسير القرآن العظيم. ابن كثير، إسماعيل بن عمر. تحقيق: عبدالعزيز غنيم، ومحمد عاشور، ومحمد البنا، د.ط، د.م: مكتبة دار السلام، د.ت.

تفسير القرآن العظيم. الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم. تحقيق: د. حكمت بشير، ط1، المدينة المنورة: مكتبة الدار، د.ت.

تفسير القرآن العظيم. الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم. تحقيق: أسعد الطيب، ط1، مكة المكرمة: مكتبة الباز، 1417هـ.

التفسير القيّم. ابن قيّم الجوزية، محمد بن أبي بكر، جمع: محمد

أويس الندوي، تحقيق: محمد حامد الفقي، د.ط، بيروت: دار العلوم الحديثة، 1367هـ.

التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب. الرازي، محمد بن عمر. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ.

تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء. ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم. تحقيق: عبدالعزيز الخليفة، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1417هـ.

التفسير والمفسرون. الذهبي، محمد حسين. ط2، القاهرة: دار الكتب الحديثة، 1396هـ.

تقريب التهذيب. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: محمد عوامة، ط4، سوريا: دار الرشيد، 1412هـ.

التقرير في أسانيد التفسير. الطريفي، عبدالعزيز بن مرزوق. ط1، الرياض: مكتبة دار المنهاج، 1432هـ.

تهذيب الآثار. الطبري، محمد بن جرير. تحقيق: محمود شاكر، ط1، القاهرة: مطبعة المدني، 1402هـ.

تهذيب التهذيب. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. ط1، بيروت: دار الفكر، 1404هـ.

تهذيب اللغة. الأزهري، محمد بن أحمد. تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2001م.

تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان. السعدي، عبد الرحمن بن ناصر. ط1، الدمام: دار الذخائر،1414هـ.

تيسير مصطلح الحديث. الطحان، محمود أحمد. ط8، الرياض: مكتبة المعارف، 1407هـ.

جامع البيان عن تأويل آي القرآن. الطبري، محمد بن جرير. د.ط، بيروت: دار الفكر، 1408هـ.

الجامع الصحيح. البخاري، محمد بن إسماعيل. ط1، بيروت: دار الفكر، 1411هـ.

الجامع الصحيح. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى. تحقيق: كمال الحوت، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1408هـ.

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي. تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1416هـ.

الجرح والتعديل. الرازي، ابن أبي حاتم عبدالرحمن بن محمد. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

دلائل النبوة. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين. تحقيق: الدكتور عبدالمعطي قلعجي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1405هـ.

سنن أبو داود. أبو داود، سليمان بن الأشعث. ط1، بيروت: دار الجنان، 1409هـ.

سنن الدارمي. الدارمي، أبو محمد عبدالله بن بهرام. د.ط، بيروت: دار الفكر، د.ت.

السنن الكبرى. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين. ط1، بيروت: دار المعرفة، 1413هـ.

سنن سعيد بن منصور. سعيد بن منصور، أبو عثمان. تحقيق: د. سعد الحميد، ط1، الرياض: دار الصميعي، 1414هـ.

سير أعلام النبلاء. الذهبي، محمد بن أحمد. تحقيق: بشار عواد معروف، ط7، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1410هـ.

شرح المنظومة البيقونية. البيقوني، عمر بن محمد. جمع وترتيب: عبدالله سراج الدين، د.ط، حلب: مكتبة دار الفلاح، د.ت.

شرح علل الترمذي. ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي. تحقيق: د. همام سعيد، ط1، الزرقاء: مكتبة المنار، 1407هـ.

شرح مشكل الآثار. الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1415هـ.

صحيح مسلم. مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، بيروت: دار الفكر، 1403هـ.

الطبقات الكبرى. ابن سعد، محمد بن سعد الهاشمي، د.ط، بيروت: دار صادر، د.ت.

طبقات المفسرين. الداوودي، شمس الدين محمد بن علي. تحقيق: علي محمد عمر، ط2، القاهرة: مكتبة وهبة، 1429هـ.

العجاب في بيان الأسباب. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: فواز أحمد زمرلي، ط1، بيروت: دار ابن حزم، 1422هـ.

فتح الباري بشرح صحيح البخاري. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. ط1، القاهرة: دار الريان للتراث، 1407هـ.

فضائل القرآن. أبو عبيد، القاسم بن سلاّم. اعتنى به وراجعه: عدنان العلي، ط1، بيروت: المكتبة العصرية، 1427هـ.

القاموس المحيط. الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1412هـ.

الكامل في ضعفاء الرجال. ابن عدي، أبو أحمد عبدالله. تحقيق: لجنة من المختصين بإشراف الناشر، ط2، بيروت: دار الفكر، 1405هـ.

كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. التهانوي، محمد علي. تحقيق: د. علي دحروج، ط1، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 1996م.

الكشاف. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر. د.ط، بيروت: دار المعرفة، د.ت.

لسان العرب. ابن منظور، محمد بن مكرم. ط1، بيروت: دار الفكر، بيروت، 1410هـ.

لسان الميزان. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. ط1، بيروت: دار الفكر، 1407هـ.

مجموع الفتاوى. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. جمع وترتيب: عبدالرحمن بن قاسم، ط1، الرياض: مكتبة ابن تيمية، 1403هـ.

المحرر الوجيز. ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن أبي بكر. تحقيق: المجلس العلمي بفاس، د.ط، د.م: د.ن، 1413هـ.

المراسيل. الرازي، ابن أبي حاتم عبدالرحمن بن محمد. تحقيق: أحمد عصام الكاتب، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1403هـ.

المستدرك على الصحيحين. الحاكم، أبو عبدالله محمد بن عبدالله. تحقيق: مصطفى عطا، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ.

المصنف. ابن أبي شيبة، عبدالله بن محمد. تحقيق: محمد سعيد اللحام، ط1، بيروت: دار الفكر، 1409هـ.

معجم مقاييس اللغة. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا. تحقيق: عبد السلام هارون، ط1، بيروت: دار الجيل، 1411هـ.

معرفة علوم الحديث. الحاكم، أبو عبدالله محمد بن عبدالله. تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، ط4، بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1400هـ.

مفردات ألفاظ القرآن. الراغب الأصفهاني، الحسين بن مفضل. تحقيق: صفوان داوودي، ط1، دمشق: دار القلم، 1412هـ.

مقدّمة في أصول التفسير. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. تحقيق: عدنان زرزور، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1392هـ.

مناقب الشافعي. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين. تحقيق: أحمد صقر، ط1، القاهرة: دار التراث، 1390هـ.

مناهل العرفان في علوم القرآن. الزرقاني، محمد عبد العظيم، ط3، بيروت: دار الفكر، د.ت.

منهاج السنة النبوية. ابن تيمية، أبي العباس أحمد بن عبدالحليم. تحقيق: محمد سالم رشاد، ط1، الرياض: مؤسسة قرطبة، 1406هـ.

ميزان الاعتدال. الذهبي، محمد بن أحمد. تحقيق: علي محمد البجاوي، ط1، بيروت: دار الفكر، 1382هـ.

الناسخ والمنسوخ. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد. دراسة وتحقيق: د. سليمان اللاحم، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1412هـ.

نزهة النظر شرح نخبة الفكر. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، ط1، المدينة المنورة: مكتبة طيبة،1404هـ.

النشر في القراءات العشر. ابن الجزري، محمد بن محمد الدمشقي. تحقيق: علي محمد الضباع، د.ط، بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت.

النكت على كتاب ابن الصلاح. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: ربيع بن هادي عمير، ط2، الرياض: دار الراية، 1408هـ.

***